أثر جائحة كورونا على مؤشرات السلامة المالية للمصارف التقليدية والإسلامية البحرينية

د. ضياء الدين عبد الباسط عبد المجيد
جامعة شقراء - كلية المجتمع بشقراء - المملكة العربية السعودية

المستخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الآثار التي تركتها جائحة كورونا في أربعة من المؤشرات الأساسية للسلامة المالية للمصارف البحرينية وهي كفاءة رأس المال، ووجود الأصول، والربحية، والسولية. اعتمدت الدراسة على البيانات المجمعة لهذه المؤشرات لجميع المصارف التقليدية والإسلامية في عمان على حدٍّ، وتقييمها حسب القطاع الذي تعمل فيه المصارف تعمل في قطاع التجزئة، وأخرى تعمل في قطاع الجملة. غطت الدراسة الفترة من 2018م إلى 2019م، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لاختبار فرضياتها والوصول إلى نتائجها. استخدمت الدراسة العديد من الأساليب الإحصائية منها النسب المئوية، المتوسطات، معامل الارتباط، اختبار t. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها أن جميع أنواع المصارف البحرينية شهدت خلال جائحة كورونا انخفاضاً في كفاءة رؤوس أموالها، عدا المصارف الإسلامية العاملة في قطاع التجزئة، وقد تحسنت جودة أصول جميع أنواع المصارف البحرينية خلال جائحة كورونا، ما عدا المصارف الإسلامية العاملة في قطاع الجملة التي لم تشهد أي تحسن في جودة أصولها. أما بالنسبة للموقف من ناحية الربحية، فقد واجهت ربحية المصارف الإسلامية العاملة في قطاع الجملة، في حين لم تتغير معدلات ربحية تلك العاملة في قطاع التجزئة. إضافة إلى ذلك فقد شهدت مستويات سلامة جميع أنواع المصارف البحرينية تخسيراً ملحوظاً، ما عدا المصارف التقليدية العاملة في قطاع التجزئة، التي شهدت تراجعاً في مستويات السهولة التي تحتفظ بها خلال جائحة كورونا.

الكلمات المفتاحية: المصارف البحرينية، المصارف الإسلامية، المصارف التقليدية، جائحة كورونا، مؤشرات السلامة المالية.
مقدمة:

شهد العالم نهاية عام 2019م بداية ظهور فيروس كورونا المستجد في مدينة ووهان الصينية، ومنها انتشرت سريعا ليتجلأ إلى معظم دول العالم متصلا أسيرا صحيحا كارثيا، الأمر الذي حدا منظمة الصحة العالمية أن تعين جائحة عالمية في مارس 2020م. اتخذت الحكومات العديد من الإجراءات والسياسات الاجتماعية والصحية للحد من انتشار الفيروس وتقليل التأثير السلبي عليها. أثارت هذه الاجراءات تأثيرا اقتصاديا كبيرا إذ أدت إلى تراجع معدلات النمو الاقتصادي في معظم دول العالم، وتآثر بشكل سلبي قطاعات اقتصادية عديدة مثل السياحة والطيران وسلاسل الإمداد والتصدير وغيرها من القطاعات.

فرضت جائحة كورونا تحدا كبيرا على المصارف الماليه، حيث هبطت عائدات الأسهم في معظم الأسواق المالية. كما سجلت فرولات العائد في أسواق الائتمان ارتفاعا كبيرا، خاصة في القطاعات ذات المخاطر العالية مثل السندات المرتفعة العائد ولروض الرفع المالي، مما أدى إلى توليف الاصدارات الجديدة منها. مع هبوط أسعار النفط نتج عنه انخفاض الطلب العالمى زاد ضعف الإبلاء على المخاطرة مما فالم من حالة التملب في الأسواق المالية.

ولما كانت سلامة المؤسسات المالية تعتبر جزءا مهما ورئيا من البنية التحتية لأي دولة، فقد تكفلت الحكومات والمصارف المركزية بمواجهة هذه الظروف. تؤت هذه الدراسة كمحاولة لمعرفة تأثير جائحة كورونا والسياقات المصاحبة لها على المؤسسات المالية، وتساعد في مواجهة الأزمات الاقتصادية والمالية.

أولى: الإطار العام للدراسة:
مشكلة الدراسة:
تتأثر البحرين مثلا مثل أي دولة أخرى بالآثار السلبية لجائحة كورونا.
وتمت التركيز على جودة الأصول أكثر من النمو. من هذا المنطلق نحن نهدف إلى تحليل هذه الظاهرة مع وصفها كظاهرة تأثير اقتصادي. هل تأثرت جائحة كورونا في مؤشرات السلامة المالية لمصارف البحرين؟
- هل تأثرت جائحة كورونا في مؤشرات السيرة المالية لمصارف البحرين؟
- هل تأثرت جائحة كورونا في مؤشرات السيرة المالية لمصارف البحرين؟
- هل تأثرت جائحة كورونا في مؤشرات السيرة المالية لمصارف البحرين؟
- هل تأثرت جائحة كورونا في مؤشرات السيرة المالية لمصارف البحرين؟

أهداف الدراسة:
تهدف بصورة رئيسية للدراسة إلى تأثير اقتصادي من جهة على مؤشرات السلامة المالية لمصارف البحرين. وتتغش من هذا الهدف مجموعة من الأهداف:
1- تحليل جائحة كورونا وتأثيرها على مؤشرات السلامة المالية لمصارف البحرين. 
2- تحليل جائحة كورونا وتأثيرها على مؤشرات السلامة المالية لمصارف البحرين. 
3- تحليل جائحة كورونا وتأثيرها على مؤشرات السلامة المالية لمصارف البحرين. 
4- تحليل جائحة كورونا وتأثيرها على مؤشرات السلامة المالية لمصارف البحرين. 
5- تحليل جائحة كورونا وتأثيرها على مؤشرات السلامة المالية لمصارف البحرين.

أهمية الدراسة:
تكتسب أهميتها من قلة الدراسات العلمية التي تتناول تأثير جائحة كورونا على مؤشرات السلامة المالية لمصارف البحرين وتحديدها. كما أنها تساعد في تقديم أدلة علمية من واقع عموم البحرين وتحديدها في هذا المجال.
دراسة ميدانية لمدى سلامة الجهاز المصرفي البحريني، قبل وبعد جائحة كورونا، الأمر الذي يساعد إدارات المصارف في تصميم وتنفيذ السياسات المصرفية المناسبة.

نموذج الدراسة:

يتركز الدراسة على محاولة معرفة تأثير جائحة كورونا على أربعة مجموعات من مؤشرات السلامة المالية؛ هي مؤشرات كفاءة رأس المال، مؤشرات جودة الأصول، مؤشرات الربحية، ومؤشرات السيولة. الشكل رقم (1) يوضح نموذج الدراسة.

فرضات الدراسة:

1. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مؤشرات السلامة المالية للمصارف التقليدية العاملة في قطاعي الجملة والتجزئة بمملكة البحرين، قبل وبعد جائحة كورونا، عند مستوى معنوية 5%.

2. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مؤشرات السلامة المالية للمصارف الإسلامية العاملة في قطاعي الجملة والتجزئة بمملكة البحرين، قبل وبعد جائحة كورونا، عند مستوى معنوية 5%.

3. لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين جائحة كورونا ومؤشرات السلامة المالية للمصارف التقليدية العاملة في قطاعي الجملة والتجزئة بمملكة البحرين، عند مستوى معنوية 5%.

4. لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين جائحة كورونا ومؤشرات السلامة المالية للمصارف الإسلامية العاملة في قطاعي الجملة والتجزئة بمملكة البحرين، عند مستوى معنوية 5%.

الدراسات السابقة:

1. دراسة (بلودفي، 2020)، بعنوان: "تأثير تفشي جائحة كورونا المستجد على صناعة التمويل الإسلامي": حاولت التعرف على تأثير تفشي كورونا المستجد على صناعة التمويل الإسلامي، خلال النصف الأول من عام 2020م. حيث استعرضت الدراسة وضع صناعة التمويل الإسلامي قبل الجائحة. ووصفت إلى هيئة المصارف الإسلامية الممركزة في منطقة الشرق الأوسط وشمال وسط آسيا، وبالتالي فإنها سوية تتأثر بالتغيرات التي سوف تحدث في القطاع السريع والسياحة نتيجة للجائحة. أظهرت نتائج الدراسة عدم تأثر صناعة التمويل الإسلامي في المرحلة الأولى من تفشي الجائحة وتوقفت أن تمشي السياحة نتأثر إذا ما تم اتخاذ إجراءات اغلاق وتباعد الاجتماعي.

2. دراسة (عافانة، 2020)، بعنوان: "تأثير جائحة كورونا (كوفيد-19) على القطاع المصرفي السعودي": استهدفت التعرف على تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد السعودي بصفة عامة والقطاع المصرفي عليه بصفة خاصة من خلال تحليل نتائج النصف الأول من العام 2020م. حيث استخدمت الدراسة الضرائب النموذجية للهيئة التحليلية لتحديد تداعيات جائحة كورونا. ووصفت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها انخفاض صافي أرباح المصارف السعودية وصافي نفلط من الضرائب بشكل واضح خلال النصف الأول من عام 2020م. كما أظهرت الدراسة ارتفاع المخصص خسائر الائتمان لكافة المصارف محل الدراسة.
لتي تركز على التأثير الجسيم على المؤشرات المالية للمصارف التقليدية والإسلامية البحرينية.

3. دراسة (إبراهيم وأخرون، 2021)، بعنوان: أثر جائحة كورونا على مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي (دراسة تطبيقية على البنوك العاملة في مصر).

نظرت الدراسة إلى جائحة كورونا باعتبارها متسببة للتصدارات الإقتصادية الملحقة على القطاع المصرفي، ومن ثم حاولت التعرف على تأثيرها على مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي، مستخدمة النهج الوصفي التحليلي في مقارنة هذه المتغيرات في ثلاثة أرباع الأول من عام 2019م و2020م. توصلت الدراسة إلى أنUNK متأثرات تداخلياً بجائحة كورونا سهلت على حقوق الملكية، نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول، نسبة الاستثمارات المالية إلى إجمالي الأصول، مؤشرات الملاءة المالية، ونسبة الممتة السائبة إلى الممتة الدفترية لحقوق الملكية. كما توصلت الدراسة إلى عدم تأثر مؤشرات جودة الائتمان بجائحة كورونا.

4. دراسة (Demirgüç-Kunt et al., 2020)، بعنوان: Banking sector performance during the covid-19 crisis. أجرىالدراسة بتحليل أسعار الأسهم في 53 دولة على مدى 53 دولة خلال الربع الأول من عام 2019م إلى الرابع من نفس العام، وتوصلت إلى أن جائحة كورونا وضعت المصارف تحت ضغط شديد، حسب كان أمام دعمها أقل من شرط الهام الشامل في الشروط المالي. كما توصلت الدراسة إلى أن التعليمات المصرفية التي تمت في ظل هذه البيئة الدعمية الصعبة، التدابير الاحترازية، مساعدات المشاريع، والسياسات النقدية. وتساعد عمليات بناء السيرة ومساعدة المقيمين في التقليل من التأثير الشعبي لل الحديد، ولكن ليس لجميع المصارف فعلى سبيل المثال أدت المساعدات المصرفية المتهدفة إلى الرعاية الاجتماعية إلى تفاقم الضغط على المصارف التي تعاني من نقص في رأس مالها، وتدخل تلك التي تعمل في البلدان ذات نطاق مالي ضيق.

5. دراسة (Acharya and Steffen, 2020)، بعنوان: Stress tests' for banks as liquidity insurers in a time of COVID. هدفت الدراسة إلى التعرف على الضغوطات التي تشكلها كل من عنفاض الأسعار، وتؤثر على البنوك، واستخدمت الدراسة في التحليل هو ركود الأنظمة المصرفية في الأمر، واستخدمت الدراسة اثنين من اختبارات الضغط للقرصان الأردن، واستخدمت الدراسة اثنين من اختبارات الضغط لتقييم مدى السوء المالي، واستخدام الفيزياء المحلية، والاستثمار المالي في الأزمة المالية العالمية 2008-2009. وبناء على نتائج هذه الامتيازات، ساعدت المحاولات في خلق المصرفиров المصرف، والاستثمار المالي. وفي سيبريا آخر، توقعت الدراسة أن يؤدي التراجع في سوق الأسهم إلى تأثير توقف أصول أموال المصرف ورجح أن تتم انتقال نسبة رأس المال التنظيمي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر إلى الحد الأدنى وهو 8%، ودفعة المصرف إلى أقل من ذلك.

6. دراسة (Singh and Bodla, 2020)، بعنوان: COVID-19 pandemic and lockdown impact on India's banking sector: A systemic literature review. وهي دراسة استكشافية تتأثر قرار الإغلاق الشامل، الذي اتخذته الحكومة الهندية اعتباراً من 24 مارس 2020م، للتحقيق من تأثير وراء كورونا في البلاد، على القطاع المصرفي الهندي، قامت الدراسة بتحليل المقابلات المتشابهة التي أجريت مع أبرز الجانبين في البنوك، في البنوك الدولية، وسلطة المؤسسات المالية الدولية. وتمت الدراسة إلى أن المجاورة كورونا جعلت بعض المصارف الهندية تواجه صعوبة كبيرة في الحفاظ على حقوقها، كما أن ما يندرج بين 25% إلى 45% من الفرص التي تقدمها المصرفية الهندية موجه نحو طاقم أكثر أن تكون بالإبقاء على غيرها، وهو ما يمكن أن يكون له تأثير كبير على القطاع. كما توصلت الدراسة إلى أن الظروف السائدة في بعض المصارف الخاصة الصغيرة قد تجبرها على التقليل من منح الائتمان. وأشارت الدراسة إلى أن تأثيرات الديون من تأثيرات الإغلاق بسبب جائحة كورونا ستفترق وتكون طيلة.

7. دراسة (Baumöhl et al., 2020)، بعنوان: Increasing systemic risk during the Covid-19 pandemic: A cross-quantilogram analysis of the banking sector. وهي دراسة استكشافية تتأثر قرار الإغلاق الشامل، الذي اتخذته الحكومة الهندية اعتباراً من 24 مارس 2020م، للتحقيق من تأثير وراء كورونا في البلاد، على القطاع المصرفي الهندي، قامت الدراسة بتحليل المقابلات المتشابهة التي أجريت مع أبرز الجانبين في البنوك، في البنوك الدولية، وسلطة المؤسسات المالية الدولية. وتمت الدراسة إلى أن المجاورة كورونا جعلت بعض المصارف الهندية تواجه صعوبة كبيرة في الحفاظ على حقوقها، كما أن ما يندرج بين 25% إلى 45% من الفرص التي تقدمها المصرفية الهندية موجه نحو طاقم أكثر أن تكون بالإبقاء على غيرها، وهو ما يمكن أن يكون له تأثير كبير على القطاع. كما توصلت الدراسة إلى أن الظروف السائدة في بعض المصارف الخاصة الصغيرة قد تجبرها على التقليل من منح الائتمان. وأشارت الدراسة إلى أن تأثيرات الديون من تأثيرات الإغلاق بسبب جائحة كورونا ستفترق وتكون طيلة.
تؤثر جائحة كورونا على مؤشرات السلامة المالية للمصارف التقليدية والإسلامية البحرينية

استخدمت الدراسة منهجية مخطط الكم المتماطع لتجاوزات المخاطر النظامية في القطاع المصرفي نتيجة لجائحة كورونا، حيث حملت الدراسة حوالي 83 مصرفًا من بين أكبر 150 مصرفًا في العالم من حيث الأصول، في 24 دولة حول العالم، خلال الفترة من 11 سبتمبر 2003 إلى 17 أبريل 2020. توصلت الدراسة إلى زيادة غير متوقعة في الترابط المصرفي أثناء تفشي جائحة كورونا، وبالتالي للفوائد السلبية في سوق الأصول. تأثر الاضطرابات تاريخية النتيجة أن المخاطر النظامية أثناء جائحة كورونا كانت أعلى مما كانت عليه أثناء الأزمة المالية العالمية 2008م. إضافة إلى ذلك توصفت الدراسة أن المصارف الأمريكية هي أعلى تأثير للمخاطر النظامية، وأن المصارف الإسلامية هي المتأثرة الأكبر في حين كانت المصارف الأوروبية هي الناقل الأكبر للمخاطر النظامية أثناء أزمة أزمة الأذى السيادي الاقتصادية.

دراسة (Barua and Barua, 2021) بعنوان: "COVID-19 implications for banks: evidence from an emerging economy"

استعرضت الدراسة الصعوبات الذين يمكن أن تواجهها المصارف في الالتصادات الناشئة نتيجة لجائحة كورونا، وهي الصعوبات التكنولوجية المنخفضة، حيث قامت بإعداد اختبارات لضمان استخدامها في النموذج المعدل من قبل مصرف بنجلاديش المركزي. توصلت الدراسة إلى أن بنجلاديش تعتمد بشكل مستمر على ما قبل انشطار الوباء إلى زيادة هذه المستويات. وفي ظل مستويات مختلفة لصغر القرود المتغيرة وآثر المحتال على 3 من المؤشرات المالية، وهي قيمة الأصول الموجهة بالايجار من الورقة، ودخل العمليات الناشئة من الفوائد، تناولت الدراسة نماذج الببتات المتحركة، تضمنت تقييم الأجيال المتماثلة على أرتفاعات نظاميي المصارف من بداية عام 2021م، تناولت الدراسة نماذج اقتصاديات الفوائد من الموارد المصرفية في تلك الدول، وهي الحجم، الربحية، التمويل المتغير والاستقرار. توصلت الدراسة إلى أن بنجلاديش تمتلك محفظة كبيرة، ومن المتوقع أن تتأثر هذه المؤشرات بشكل كبير، ومن المتوقع أن تتأثر البنوك الأخرى بشكل أكبر نسبة خاصة من حيث نمو حجمها. توقع أن تواصل الأوضاع المالية تأثر في بنجلاديش حوالي 13% من أن شأن ذلك أن يجعل نسبة کفاية رأس المال قرية من الصفر أو حتى بالسالب.

دراسة (Mansour et al., 2021) بعنوان: "Regulatory policies in the global Islamic banking sector in the outbreak of COVID-19 pandemic"

حاولت الدراسة التنبؤ بتأثيرات المصارف الإسلامي في تسع دول، تشمل هذه الدول من السعودية، الإمارات، الكويت، البحرين، تركيا، باكستان، ماليزيا، إندونيسيا وبروناي، خلال الفترة من الربع الرابع لعام 2019م إلى الربع الرابع من عام 2021م. استخدمت الدراسة منهجية VARX الثلاثية المتغيرة لتنبؤ تأثيرات بقاء جائحة كورونا على أرتفاع مؤشرات تخصص المصارف الإسلامية في تلك الدول، وهي الحجم، الربحية، التمويل المتغير والاستقرار. توصلت الدراسة إلى أن المصارف الإسلامية في تلك الدول لن تتأثر بهذه المؤشرات بكميات كبيرة، ومن المتوقع أن تتأثر البحرين، بروناي، مالزي، باكستان وتركيا بشكل أكبر نسبة خاصة من حيث نمو حجمها. توقعت الدراسة أن تواصل التعليمات المالية في بنجلاديش إلى 185.4 مليار دولار على الاقل نهاية الربع الرابع من عام 2021م.

الاختلافات بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:
- تتناول هذه الدراسة لحالات المصارف في دول بدلاً من فوائد هذه المؤشرات عند متغيرات الدول، مما يسمح بمزيد من العمق في دراسته.
- تركز على مؤشرات السلامة المالية فقط.
- تركز على هيئة جائحة كورونا بين المصارف التقليدية العاملة في قطاعي الجملة والتجزئة، والمصارف الإسلامية العاملة في نفس القطاعين.

الثاني: الإطار النظري:

1- مفهوم وأنواع مؤشرات السلامة المالية:
- ظهرت الحاجة الملحة إلى ضرورة تطوير أدوات وتقنيات تسهم في الكشف عن الأزمات المالية، وتساعد في التعرف على اتجاهات الطلب والطلب في الأسواق المالية، وذلك نتيجة لمجموعة من الأزمات والاضطرابات التي مر بها القطاعات المالية في عدد كبير من دول العالم في ذلك الوقت. بدأت وجهة البحث عن مؤشرات السلامة المالية عندما أطلق صندوق النقد الدولي برنامج تقييم القطاع المالكي لمساعدة النظام المالي، حيث تم جمع مجموعة قياسية من مؤشرات السلامة المالية جزءاً من هذا البرنامج (Forward, 2007). كله التقارير التي صاحب عملية جمع البيانات حسب خطة فوند هذه المؤشرات عند المقارنة بين الدول، وللتحقيق من هذه المشكلة وبدأت مشارات

العدد: 133 حزيران/يونيو 2022 

(102)
باستثمار أثر جائحة كورونا على مؤشرات السلامة المالية للمصارف التقليدية والإسلامية البحرينية

واضحة في عام 2000، قام صندوق النقد الدولي بالتعاون مع مجلس معايير المحاسبة الدولية، وبنك التسويات الدولية، لجنة BASL للرقابة المصرفية، ومنظمة دولة إقليمية أخرى بصياغة دليل حول المعايير والمعايير ومصادر البيانات والتقييمات المستخدمة في تجميع مؤشرات السلامة المالية (2006). (IMF).

تعرض مؤشرات السلامة المالية لبعض تلك المؤشرات التي يتم تجميعها بغرض الحصول على صحة وسلامة المؤسسات والأصول بالضبط. (Sundararajan et al., 2002). كما يمكن تقييمها بأنها مجموعات من المؤشرات الإحترافية المجمعة، وتشير الاتجاهات الكلاً ذات الصلة بعدم التماس، ومؤشرات السوق المالية، التي تستخدم في Dعم عملية الرقابة والمتطلبات الدولية للقطاع المالي (Babihuga, 2007).

تُمكن القيمة الأساسية للمؤشرات المالية في ما لها من خصائص تشاعذ في التنبيه بالمشكلات الكلية من القطاع المصرفي، وتشير بين المصارف القوية والضعيفة من خلال المخططات بين المصارف في المجالات التي تغطي هذه المؤشرات (Navajas and Thegeya, 2013). في الواقع، ليس في كل من الصور المصرفية معين أن تتأثر ذلك قد ينمو لتحليل القطاع المصرفي بأكمله في أزمة نظامية. وهو ما توسيع مؤشرات السلامة المالية في اكتشاف من خلال ارتباطها بالأزمات والصدمات في القطاع المصرفي (Heath, 2013).

تنقسم مؤشرات السلامة المالية إلى مجموعتين هو المؤشرات الأساسية، والمؤشرات المحددة (المشبعة). تحتوي المؤشرات على الأسلاك (12) تتعلق بالصيحان، وتغطي مجالات تكاثر كفاءة رأس المال، وجوءة الأصول، والإيرادات والربحية، والسليمة، ومخاطر السوق (بالإضافة إلى ذلك). مثير يشير النقد الدولي عملياً سهولة، تتعلق بالمخاطر والمؤشرات المالية الأخرى، والمخاطر غير المترتبة، وسيولة السوق، والأسواق المالية (IMF, 2006). وما يتأتي توضيح لأهم مؤشرات السلامة المالية الأساسية:

1. كفاءة رأس المال: يساعد رأس المال الكافي على حماية المصارف من مخاطر الرفع المال الزائد عن الحد، كما أنه يشير إلى المصارف الناجحة على الإسهام في تحديد قيمة ماستر عقود أعمال كافياً، وتشمل مؤشرات كفاءة رأس المال كلا من رأس المال التنظيمي إلى الأصول المدرجة بالمخاطر، ورأس المال التنظيمي من أصلة 1 إلى الأصول المدرجة بالمخاطر (2006). (IMF).

2. جودة الأصول: تعد جودة الأصول عصياً رئيسيًا يساعد في تحديد كفاءة المصارف إذاً تأتي إلى زيادة قدرتها على تحقيقحقق كفاءة إن إيرادات يسمح لها بتحقيق الأرباح، ونصية متطلبات السيولة في نفس الوقت. تدور جودة الأصول حول مدار الإنتاج بصورة عامة، وتتركز حول القروض الرئيسية التي تولد الأصول التي تولد الأصول غير المترتبة في خلافة أكبر دخلها، كما أنها في ن części الوقت المصرف الرئيسي لمخاطر الائتمان بها. وتشمل مؤشرات جودة الأصول كلا من صافي الفائدة المحترف لشخصيات القروض إلى رأس المال، والفوائد المتعثرة إلي الإجمالي الكلي للقروض، والتوثيق (IMF, 2006).

3. الإيرادات والربحية: يعد الموقع الأول عصياً رئيسيًا يساعد في تحديد كفاءة المصارف إذاً تأتي إلى زيادة قدرتها على تحقيقحقق كفاءة إن إيرادات يسمح لها بتحقيق الأرباح، ونصية متطلبات السيولة في نفس الوقت. تدور جودة الأصول حول مدار الإنتاج بصورة عامة، وتتركز حول القروض الرئيسية التي تولد الأصول التي تولد الأصول غير المترتبة في خلافة أكبر دخلها، كما أنها في ن części الوقت المصرف الرئيسي لمخاطر الائتمان بها. وتشمل مؤشرات جودة الأصول كلا من صافي الفائدة المحترف لشخصيات القروض إلى رأس المال، والفوائد المتعثرة إلي الإجمالي الكلي للقروض، والتوثيق (IMF, 2006).

4. السليمة: تحدد السليمة قدرة المصارف على الوفاء بالتزاماتها قياسية الأجل المتمثلة بمسحوبات العملة من حساباتها المودعة لديها، كما تعد أيضاً مصدرًا للمنافع والتساوي والتشريع المحدود من قبل عواملها. لذلك لا تقوم المصارف باستثمار كل المراد المالية المنالحة لبا، لا يمكن تحفيز جزء من في صورة سئلة أو شبه سئلة، ولكن تزاوج في مترابطة السليمة ويبين تحقيق الأرباح. وتشمل مؤشرات السليمة كلا من الأصول السئلة إلى إجمالي الأصول، والأصول السئلة إلى (Sundararajan et al., 2002)

5. الملاحظات قياسية الأجل الم👧: تناظر مخاطر السوق بال นอกจาก أن تتيح للمحقق الاستراتيجي للمصارف نتيجة للتغير في كل من أسعار الصرف، وأسعار الفائدة، وأسعار الأسهم، إضافة إلى أسعار السلع. كما تتعلق بالحسابات التي يمكن أن تجبر المصارف على اتخاذ إجراءات بمراقبة الأداء داخل ومجالات، بسبب التغيرات في الأسعار العالمية. بالنسبة للمصارف الكبرى، تعتبر العمليات المالية الأجنبية رئيسيًا لمثل هذا النوع من المصارف، وفي العديد

العدد: 133 - خريف 2022 / المجلة: الإدارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية (103)
من البلدان يكون الإتجار بها مصدراً من مصادر مخاطر السوق، لذلك يترقب صندوق النقد الدولي استخدام صافي المركز الاقتصادي من النقد الأجنبي إلى رأس المال، كمؤشر لهذا النوع من المخاطر (2006).

أدى إدخال إتفاقية بارل إلى قيام صندوق النقد الدولي بالتعاون الوثيق مع مجموعة واسعة من الخبراء وجيئات وضع المعايير الدولية وراجع هذه الممارسات وإعادة تعريف بعض مكوناتها، مما يعطي صفات رأس المال، ركزت إتفاقية بارل بشكل أكبر على الأمور المالية في محاولات رأس المال التنظيمية، وهو ما أدى إتباعه في طريقة قياس قاعدة رأس المال، بالإضافة إلى ذلك، تم إدخال عصر جديد لممارسات الالتماسية. أما فيما يتعلق بمعايير السبلة، فقد أدخلت إتفاقية Heath (الإسلامية البحرية) معيارين جديدين هما نسبة تغطية السبلة، وتبسيك التمويل المستمر، كمكملات لمحاسبي كفاءة رأس المال (2013).

تتأثر المصارف وغيرها من المؤسسات المالية بالعديد من متغيرات الاقتصاد الكلي. حيث أظهرت الكثير من الدراسات أن الأزمات المصرفية كثيرة ما سببت تغييرات في مؤشرات الاقتصاد الكلي، مما يوجب بصورة أخذ هذه المؤشرات في الاعتبار عند تقسيم السلاسة المالية للمصارف. تتضمن هذه المؤشرات، ميزان المدفوعات، التضخم، السياسة النقدية، وسعر الصرف، الأزمات العالمية، وغيرها من المتغيرات الكلية أو الصدمات الخارجية التي يمكن أن تؤثر على النظام المالي (2000).

2- الوجه المعرفي البحريني في عام النتائج:

الباحثون، كثيرة من الأبحاث، أن الأزمات المصرفية كانت مرادفة بشكل كبير للنطاق المحلي الإجمالي. إلا أنه على الرغم من انخفاض الناتج المحلي للبلد بحوالي 5.8% بنية عام 2020، فقد شهد جمهور المراجعة الودع للمصارف البحرية (الإسلامية والتقليدية) ارتفاعاً بنسبة 1.2% لilihan حوالي 207.4 مليون دولار ألماني مقارنة بـ 204.9 مليون دولار ألماني بنية عام 2019. بلغ تكلفة حقوق إنتاج المصرف البحريني بنسبة 54.5% بنية عام 2020، إذ بلغت حوالي 31.6 مليون دولار ألماني مقارنة بـ 32.1 مليون دولار ألماني بنية عام 2019. يعزى هذا الانخفاض بسبب السبلة البحرية إلى الانخفاض في المواقعات الأجنبية، أدت تلك المؤشرات بنسبة 6.1% (مصرف البحرين المركزي، التقرير الاقتصادي، 2020).

استمرت القيادة المصرفية في مملكة البحرين في عام 2020م، عند 4.914 مليار دينار بحريني، بنسبة 14.8% مقارنة بعام 2019. كما شهد عام 2020، انخفاضاً في قيمة الأسهم المداولة للمصارف البحرية، وكميتها، 36.9%، 50.9%، 23.9% على التوالي (مصرف البحرين المركزي، التقرير الاقتصادي، 2020).

الإجراءات والتدابير الاحترازية على مستوى الاقتصاد:

قام مصرف البحرين المركزي على مدار عام 2020م بتنفيذ مجموعة من المبادرات التقليل من الآثار المالية السالبة لجائحة كورونا. شملت هذه المبادرات تأجيل سداد أقساط القرض، والتفقد في متطلبات الخسائر الاقتصادية المتوقعة. كما تم توفير السبلة اللازمة لجميع المصارف في شكل معادلات منخفضة أو صفرية، فضلاً عن تخفيض متطلبات السبلة ونسبة صافي المديونية المطلوبة، والتسهيلات لاستрукطات الودائع المستمر، والتملدن الاستراتيجية. كما تم تخفيض أوزان مخاطر رأس المال على بعض القطاعات، مع إعادة تحليل الودائع المستمر، والتملدن الاستراتيجية. كما تم تخفيض سعر الفائدة النموكدي القائم على سعر الفائدة في مارس 2020م، بنسبة 34% بنية عام 2019م.

الإجراءات والتدابير الاحترازية على مستوى السياسة النقدية:

أطلق مصرف البحرين المركزي في مجال السياسة النقدية حزمة من القرارات وتسهيلات المالية لمواجهة انكسارات جائحة كورونا على الاقتصاد الوطني، من أجلها:

- الاحتياطي الزراعي: حيث تم خفض نسبة الاحتياطي الزراعي إلى 3% في مارس 2020م، وهو ما أدى إلى انخفاض قيمة الاحتياطي الزراعي لدى مصرف البحرين المركزي بنسبة 34% في مارس 2020م، مقارنة بعام 2019م.
- سعر الفائدة: في مارس 2020م، تم خفض سعر الفائدة على ودائع الشهر الواحد بنسبة 3% إلى 1.75% ثم إلى 1.00%، كما تم خفض سعر الفائدة على ودائع الشهر الواحد بنسبة 3% إلى 1.75% ثم إلى 1.45%، كما تم خفض سعر الفائدة إلى 1.00%.

المراجعات: 133 حذر/8definitions/22021
أثر جائحة كورونا على مؤشرات السلامة المالية للمصارف التقليدية والإسلامية البحرينية

على مصارف قطاع التجزئة مقابل تسهيلات الإقراض من 4.00% إلى 2.45% ثم إلى 1.70%، ثم عاد في نهاية أبريل من نفس العام بنرفعه إلى 2.25%.

- أسائر الفائدة بين المصارف: تم خفض نسبة الفائدة بين المصارف ثلاثة أشهر من 4.00% في نهاية عام 2019 إلى 2.25% في نهاية عام 2020. كما تم خفض نسبة الفائدة بين المصارف لفترة ستة أشهر من 2.70% في نهاية عام 2019 إلى 2.53% في نهاية عام 2020.

- أسائر الفائدة على الودائع والقرض: تم تخفيض معدل سعر الفائدة الممرج على الودائع (3-12 شهرًا) إلى 1.20% في نهاية عام 2020، مقابل 1.16% في نهاية عام 2019. كما تم تخفيض معدل سعر الفائدة الممرج على الودائع (أقل من 3 شهر) من 0.94% إلى 0.31% في نفس الفترة. وانخفاض سعر الفائدة الممرج على الودائع الممنوحة لقطاع الأعمال من 4.87% في نهاية عام 2019 إلى 2.27% في نهاية عام 2020.

- التسهيلات المصرفية: وهي مجموعة من أدوات الإعانة والاحتياجات التي يوفرها المصرف لمصارف التجزئة لتلبية احتياجاتها من السيولة، وهذا قد ارتفعت في عام 2020 بنسبة 2.10% بنسبة 2.10% في عام 2019. كما تم طرح تسهيلات إعانة إعادة الشراء لمصارف التجزئة مقابل الأوراق المالية الحكومية دون فوات فئة استحقاق تصل إلى ستة أشهر. وقد بلغ مجموع عمليات الإعانة في الحالات المشتركة 230 مليون دينار بحرينيًا للمصارف التقليدية و240.242 مليون دينار بحرينيًا للمصارف الإسلامية خلال عام 2020.

- الإجراءات والتدابير الاحترازية على مستوى الأنظمة والتشريعات الرقابية:

- قام مصرف البحرين المركزي في هذا المجال بالآتي:

  - حث مصارف وشركات التجزئة ومؤسسات التمويل والتمويل متناهي الصغر بالنظر في تدابير مبسطة مثل إعادة جدولة أو منح تأجيلات مؤقتة لأقساط الائتمان وuctose الرياضة أو الرسوم أو تدابير أخرى للعملاء المتضررين وتقدير تقرير عن تقلبات الأسعار الذين تحصلوا على تدابير مبسطة.
  - إتمام جميع المصارف بناءً على تدابير مبسطة للاستدامة لائتمانات لمدة ستة أشهر من خلال احتساب صافي الائتمان الاحتفالية لائتمانات الائتمان في البحرين.
  - الطلب من جميع المصارف بالإفصاح عن الائتمان لائتمانات كورونا في قوائمهم المالية المرحلية أو السنوية (حسب الملاحظات الخاصة بهم). بدأ من القوائم المنتهية في يونيو 2020. كما أن المهمة تتعلق بالائتمان إلى أي انخفاض في قيم أي أصول أو أصول معينة أو الديون والإصدارات، أو السيولة، أو زيادة في المديونية، أو الالتزامات وغيرها في تأثير مباشر من الجائحة على القضايا في الاعتبار، أي توافر مالية مكتسبة من حزمة الدعم المالية الحكومية ذات الصلة.
  - إعطاء المصارف من تسيير تدابير المصرف الخارجي الخاص بالمراجعة الرئيسية للاحتساب المحلي للفترة الاقتصادي 30 يونيو و31 ديسمبر 2020. المحتمل أن يتم استثناء هذا التدابير بعد 30 يونيو 2020.

- مؤشرات السلامة المالية للمصارف العامة بملكية البحرين 2018-2020:

- يذكر مصرف البحرين المركزي على ضوء تقديم المصارف العامة بملكية البحرين لمعايير معلومات تساعد في حساب مجموعة من مؤشرات السلامة المالية، تتغطى أربعة مجالات رئيسة هي: تأسيس المال، جودة الأصول، الربحية، والسيولة. تشمل هذه المؤشرات كلاً من:

  - رأس المال التنظيمي إلى الأصول الممرجة بالمخاطر.
  - سعر الفائدة الإجمالي إلى الأصول الممرجة بالمخاطر.
  - الفروض المتعثرة إلى مجموعة الائتمانات الإجمالية.
  - مخصصات الفروض المتعثرة إلى إجمالي الفروض المتعثرة.
  - معدل العائد على الأصول.
  - معدل العائد على أسهم.Rم المال.
  - نسبة الأصول السائلة إلى مجموعة الأصول.
  - نسبة الأصول إلى الودائع.

وفيما يأتي توضيح لواقعة هذه المؤشرات خلال الفترة 2018-2020، وذلك لكل من المصارف التقليدية والإسلامية العامة في قطاعي التجزئة والتجزئة.

 مؤشرات رأس المال:
يشير الجدول رقم (1) إلى انخفاض نسبة رأس المال التنظيمي إلى الأصول المرضية بالمخاطر للمصارف التقليدية العامة في قطاعي الجملة والتجزئة بمملكة البحرين في عام 2020م، مقابل بالعام السابق، وبلغت نسبة مستوياتها في نهاية الربع الأول من العام 2020م حيث كانت بالنسبة للمصارف العاملة في قطاع الجملة حوالي (17.3%) وذلك مقارنة بالعام 2019م حيث كانت نسبة رأس المال التنظيمي إلى الأصول المرضية بالمخاطر في صناعة المصارف التقليدية العامة في قطاع الجملة حوالي (17.6%).

ومع ذلك، ونظيراً لارتفاع نسبة مستوى المصارف الإسلامية العاملة في قطاع الجملة الربع الثالث من العام 2020م، بلغت نسبة مستوياتها بنسبة (20%) ببدءية العام 2020م. لا يختلف الحال بالنسبة للمصارف الإسلامية العامة في قطاع الجملة حيث بلغت نسبة مستوياتها بالنسبة للمصارف الإسلامية بالمخاطر ارتفاعا متواصل خلال عام 2020م لتصل في نهاية العام (20.3%).

كما يظهر الجدول رقم (1) أن نسبة رأس المال التنظيمي الأساسي إلى الأصول المرضية بالمخاطر لكل من المصارف التقليدية العاملة في قطاعي الجملة والتجزئة والمصارف الإسلامية العامة في قطاع الجملة شهدت انخفاضاً في عام 2020م مقارنة بالعام السابق، وبلغت نسبة مستوياتها بالنسبة للمصارف التقليدية في نهاية الربع الأول من ذلك العام حيث كانت بالنسبة للمصارف المتميزة حسب قياس الائتمان (16%)، أما بالنسبة للمصارف الإسلامية العاملة في قطاع الجملة فقد بلغت نسبة مستوياتها في نهاية العام (14.9)%. وكانت الصورة مختلفة في المصارف الإسلامية العاملة في قطاع التجزئة حيث ارتفعت نسبة رأس المال الأولी إلى الأصول المرضية بالمخاطر خلال عام 2020م، مقارنة بالعام السابق، وبلغت نسبة مستوياتها في نهاية الربع الثاني من ذلك العام حيث كانت بنسبة (18.2%).

ويزعى انخفاض مؤشرات كفاءة رأس المال لزيادة حجم المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها استثمارات المصارف خصوصا تلك المصارف في قطاع الجملة، لتعزيز عملياتها لمزيد من المعادن الاقتصادية بسبب جائحة كورونا.

المصدر: إعداد الباحث استنادا على النشرات الإحصائية الشهري لمصرف البحرين المركزي.

**مؤشرات جودة الأصول:**

| الجدول رقم (2): مؤشرات جودة الأصول المصرفية المتميزة بمملكة البحرين 2018-2020م |
|---------------------------------------------|
| مصادر الائتمان المتميزة في مجموع الأصول المرضية من قبل المصارف الإسلامية | نهاية شهر |
| مهنة | العام |
| --- | --- |
| مصرف البحرين المركزي | مارس |
| 41.3 | 59.9 |
| 43.5 | 56.6 |
| 44.4 | 67.5 |
| 39.4 | 67.9 |
| 37.8 | 69.3 |
| 38.0 | 74.3 |

المصدر: المصرف البحري المركزي

العدد: 133 / التحرير / لسنا 2022

(106)
المصدر: إعداد الباحث استناداً على النشرات الإحصائية الشهرية لمصرف البحرين المركزي.

يوضح الجدول رقم (2) أن نسبة القروض المتضررة من مجموع القروض الإجمالية للمصارف التقليدية العاملة في قطاع البنوك بالبحرين قد ارتفعت من بداية عام 2019 إلى نهاية عام 2020، رغم أن هذا الارتفاع فات هذه النسبة لترقى ثم تراجعت، بل يظل أقل مما كانت عليه قبل الجائحة. أما المصارف الإسلامية، فقد ارتفعت نسبة القروض المتضررة من مجموع القروض الإجمالية في القطاع التجاري للعملاء في مصارف البحرين وتمتد ما يقرب من 2% من المجموع الإجمالي من القروض.

وقد تجاوزت خسائر البنوك في القطاع التجاري في مصارف البحرين 5% من مجموع القروض، حيث ارتفعت نسبة القروض المتضررة في مصارف البحرين الإسلامية في القطاع التجاري، حيث ارتفعت نسبة القروض المتضررة إلى مستوى 6.5% من مجموع القروض، بينما ارتفعت نسبة القروض المتضررة في مصارف البحرين التقليدية إلى مستوى 4.1% من مجموع القروض.

وقد تجاوزت خسائر البنوك في القطاع التجاري في مصارف البحرين الإسلامية في القطاع التجاري، حيث ارتفعت نسبة القروض المتضررة إلى مستوى 6.5% من مجموع القروض، بينما ارتفعت نسبة القروض المتضررة في مصارف البحرين التقليدية إلى مستوى 4.1% من مجموع القروض.

المؤشرات الربحية (3): مؤشرات ربحية المصارف العاملة بمملكة البحرين 2018-2020م

| العام | المصارف التقليدية | المصارف الإسلامية | ملع العائد على الأصول موسم رأس المال | نهائية شهر | مفصل | نهاية معمل عام |
|-------|----------------|----------------|---------------------------------|-------------|-------|----------------|
| 2018  | 1.5 | 2.0 | 2.1 | 0.2 | 0.3 | 0.3 |
| 2019  | 3.5 | 5.6 | 11.1 | 12 | 0.4 | 0.8 | 1.1 | 0.4 |
| 2020  | 4.7 | 6.4 | 14.2 | 14.8 | 0.4 | 0.7 | 1.8 | 0.9 |

المصدر: إعداد الباحث استناداً على النشرات الإحصائية الشهرية لمصرف البحرين المركزي.
يشير الجدول رقم (3) إلى أن معدل العائد على أصول المصارف العاملة بمملكة البحرين يختلف أنواعها شهد انخفاضاً كبيراً بنهاية الربع الأول من عام 2020، إلا أنها استطاعت أن تدارك الأزمة في الربع الثاني من عام 2020 مع نظام معدل العائد على الأصول الائتمانية. الجدير بالذكر أن المصارف الإسلامية العاملة في قطاع التجارة حققت عاناً سالباً على الأصول بنهاية الربع الأول من العام بلغ حوالي (2.0%)، كما يشير نفس الجدول إلى تراجع معدل العائد على الأصول بالنسبة للمصارف التقليدية والإسلامية في الربع الأول من عام 2020 عند مستوى (8.0%) و (2.0%) على التوالي. في حين شهد معدل العائد على أصول المصارف التقليدية ارتفاعاً مستمراً خلال عام 2020 لصل إلى (1.0%) بنهاية العام. أما المصارف الإسلامية العاملة في قطاع التجارة فقد استمر عند (0.2%) منذ نهاية الربع الثاني حتى نهاية العام.

كما يتضح من الجدول رقم (3) انخفاض معدل العائد على أصول مصرف البحرين الإسلامي بنسبة بنسبة بنسبة (35%) من نسبته في الربع الأول من عام 2020م مقارنة بنهاية عام 2019م، واستمر هذا الانخفاض بصورة مستمرة للمصارف التقليدية العاملة في قطاع التجارة ليلجء هذه المصرف إلى تسويات بنهاية عام 2020م. أما بالنسبة للمصارف الإسلامية في الربع الأول من عام 2020م، فإن التحقيق في النتائج أظهر أن معدل العائد على الأصول الإسلامي بنوعها قد انخفض في الربع الأخير من عام 2020م.

وبعد انخفاض معدلات ربحية المصارف البحرينية (معبرا عنها بمعدل العائد على أصول مصرف البحرين الإسلامي) أثناء الجائحة، إلى التخفيف من ضغط الائتمان الذي قام بصرف الائتمان المركزي لمعدلات الفائدة خصوصا في الفترة الأولى للجائحة.

مصدر البيانات مصرف البحرين الإسلامي: إنذار

يظهر الجدول رقم (4) ارتفاعاً طفيفاً في نسبة الأصول السائلة إلى مجموع الأصول لكل من المصارف التقليدية والإسلامية العاملة في الربع الأول من عام 2020م مقارنة بنهاية عام 2019م، ثم هذه النسبة انخفضت مرة أخرى بنهاية الربع الأول من عام 2020 ممّا تشير إلى أن المصارف الإسلامية والتقليدية كتللت بنهاية العام في نسبتهم (12.4%) عن نسبة الأصول السائلة إلى مجموع الأصول في الربع الأول من عام 2020م. كما يظهر نفس الجدول أن معدل العائد على أصول المصارف التقليدية بعضها قد انخفض في الربع الأخير من عام 2020م.

كما يشير نفس الجدول إلى ارتفاع نسبة الأصول السائلة إلى مجموع الأصول في المصارف التقليدية مقارنة بالمصارف الإسلامية.

ساعدت التدابير التي قام بها مصرف البحرين الإسلامي في حماية السوق من الانخفاضات التي تتعلق بها بعض الاحتياطيات القانوني في تحسن مؤشر نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول.

الجدول رقم (4): مؤشرات سيولة المصارف العاملة بمملكة البحرين 2018-2020م

| النسبة من الأصول السائلة إلى مجموع الأصول | العادي | الرئيسي |
|---------------------------------------|--------|--------|
| المصارف التقليدية | مرسوم | مجتمع |
| قيمة مؤشرات السلاسل | مرسوم | مجتمع |
| مصارع | مرسوم | مجتمع |
| مصارع | مرسوم | مجتمع |
| مصارع | مرسوم | مجتمع |
| مصارع | مرسوم | مجتمع |
| مصارع | مرسوم | مجتمع |
| مصارع | مرسوم | مجتمع |
| مصارع | مرسوم | مجتمع |

المصدر: إعداد البيانات الاستشاري على النواتس الإحصائية الشهرية لمصرفي البحرين. كما يتضح من الجدول رقم (4) أن نسبة الفروض إلى الودائع في المصارف التقليدية العاملة في قطاع التجارة بمملكة البحرين شهدت ارتفاعاً في الربع الأول من عام 2020م مقارنة بالعام السابق بتصل إلى حوالي (70.3%)، وأنه على الرغم من

العدد: 133 حزيران / لسنا 2022

(108)
أثر جائحة كورونا على مؤشرات السلامة المالية للمصارف التقليدية والإسلامية البحرينية

انخفاضها في الربع الثاني إلى أنها ارتفعت مرة أخرى لتستمر عند أعلى مستوياتها خلال الفترة محل الدراسة بنهاية العام 2019 (71.3%). كما أن نسب الفروض في الربع الأول إلى انخفاض نسبة الفروض إلى ودائع كل من المصارف التقليدية العامة في قطاع التجارة والتجارة الإسلامية العامة فيرغ في النصف الأول من عام 2020، فإنها ساكن مساراً مختلفاً في فبريق العام حيث شهدت ارتفاعاً مغزاً في الربع الأول من عام 2020. تستند هذه النتائج على مصارف تداول العامة في قطاع التجارة والتجارة الإسلامية على التوالي. كما يظهر الجدول رقم (4) ما نسب الفروض إلى ودائع في المصارف الإسلامية العامة في الربع الأول من عام 2020. 

الثالثا: إجراءات الدراسة الميدانية وتتبع اختبار الفرضيات:

1- إجراءات الدراسة الميدانية:

استخدمت الدراسة النهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال تحليل البيانات النوعية المتعلقة بمؤشرات السلامة المالية للمصارف التقليدية والإسلامية العامة بمملكة البحرين. أعدت الدراسة الفترة من 2018 إلى 2020. استخدمت الدراسة للحصول على بياناتها، التقارير والمراجع الشهرية والسنية التي تحضر أشراف البحرين المركزي.

الموارد المتغيرة:

- جائحة كورونا: وهي متغير وهمي يأخذ الأصفر الربع الثاني أو الربع الثالث للYY (1) للفترة الجائحة.
- متغيرات السلامة المالية: تشمل كلاً من رأس المال، جودة الأصول، الربحية، وزيادة السبيل. الجدول رقم (5) يوضح مؤشرات السلامة المالية المستخدمة في الدراسة:

| رمز | مصطلح الائتمان المحدد | المتغيرات المستخدمة لقياسها |
|-----|---------------------|-----------------------------|
| C1  | رأس المال التنظيمي في الأصول المرتبطة بالمخاطر | |
| C2  | رأس المال الأساسي التنظيمي في الأصول المرتبطة بالمخاطر | |
| Q1  | ضمان الفروض في مجموع الفروض الإجمالية | |
| Q2  | مخصصات الفروض المتعلقة في مجموع الفروض المرتبطة | |
| P1  | معدل الاقتراض على الأصول | |
| P2  | معدل الاقتراض على أسهم رأس المال | |
| S1  | نسبة الأصول المدارة إلى مجموع الأصول | |
| S2  | نسبة الودائع إلى الأصول | |
| L1  | نسبة الأصول إلى الأصول | |
| L2  | نسبة الفروض إلى الأصول | |

ال مصدر: إعداد الباحث.

الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

استخدمت الدراسة مجموعة من الأساليب الإحصائية تشمل:

- التحليل الديموغرافي، وذلك لحساب مؤشرات السلامة المالية للمصارف التقليدية والإسلامية.
- المتغيرات يسمح باختيار اللازم للمصارف المالية للمساءلة المالية للمصارف التقليدية والإسلامية قبل وبعد جائحة كورونا. استعمل تجربة أفضل من مستويات كي نحتاج إلى مساعدة متغيرات السلامة المالية للمصارف التقليدية والإسلامية العامة في قطاعية الاجملة والتجارة الإسلامية. قبل وبعد جائحة كورونا، اختبارات التحقق، وذلك للحصول على مدة تكون في البائعين، إذا كانت القيمة المحققة للمصادقة في هذه الاختبارات أكبر من مستويات كي نحتاج إلى مساعدة متغيرات السلامة المالية للمصارف التقليدية والإسلامية العامة في قطاعية الاجملة والتجارة الإسلامية. قبل وبعد جائحة كورونا، اختبارات التحقق، وذلك للحصول على مدة تكون في البائعين، إذا كانت القيمة المحققة للمصادقة في هذه الاختبارات أكبر من مستويات كي نحتاج إلى مساعدة متغيرات السلامة المالية للمصارف التقليدية والإسلامية العامة في قطاعية الاجملة والتجارة الإسلامية. قبل وبعد جائحة كورونا، اختبارات التحقق، وذلك للحصول على مدة تكون في البائعين، إذا كانت القيمة المحققة للمصادقة في هذه الاختبارات أكبر من مستويات كي نحتاج إلى مساعدة متغيرات السلامة المالية للمصارف التقليدية والإسلامية العامة في قطاعية الاجملة والتجارة الإسلامية. قبل وبعد جائحة كورونا، اختبارات التحقق، وذلك للحصول على مدة تكون في البائعين، إذا كانت القيمة المحققة للمصادقة في هذه الاختبارات أكبر من مستويات كي نحتاج إلى مساعدة متغيرات السلامة المالية للمصارف التقليدية والإسلامية العامة في قطاعية الاجملة والتجارة الإسلامية. قبل وبعد جائحة كورونا، اختبارات التحقق، [...]
اؤثر جائحة كورونا على مؤشرات السلامة المالية للمصارف التقليدية والإسلامية البحرينية

بالذك، أنه تم استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) (1) في حساب هذه الإحصائيات.

الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة:

يظهر الجدول رقم (6) مجموعات من الإحصاءات الوصفية لمؤشرات السلامة المالية للمصارف البحرينية التقليدية والتملية العاملة في قطاعي الجملة والتجزئة، تشمل هذه الإحصاءات كلاً من الوسط الحسابي، الانحراف المعياري، معامل الانحراف، ومعامل التفلطح.

يتضح من الجدول رقم (6) أنه استناداً على قيم معامل الإلتواء فإن قيم مؤشرات السلامة المالية للمصارف البحرينية تبع التوزيع الطبيعي. يستثني من ذلك في المصارف التقلدية العاملة في قطاع الجملة، في مؤشر مخصصات القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض، إنه مؤشر ناحية اليسار. أما في المصارف التقلدية العاملة في قطاع الها، فينن في تمثلت حضور مروف موجهة بالمخاطر، وقيم مؤشر مخصصات القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض، الذين شهدوا التواء ناحية اليسار أيضًا.

الجدول رقم (6): الإحصاءات الوصفية لمؤشرات السلامة المالية 2018-2020

| المؤشر | الإعلامية | التقلدية |
|--------|------------|------------|
| جملة | تجزئة | الوسط | الانحراف المعياري | معامل الانحراف | معامل التفلطح |
| C1 | 18.62 | 18.28 | 18.94 | 18.22 |
| | 1.26 | 1.08 | 0.94 | 0.55 |
| | 0.84 | 0.27 | 1.14 | 0.52 |
| | 0.50 | 0.30 | 2.03 | 0.85 |
| C2 | 15.83 | 17.08 | 18.38 | 17.50 |
| | 1.40 | 1.20 | 0.91 | 0.97 |
| | 0.71 | 0.11 | 1.40 | 2.36 |
| | 8.00 | 1.43 | 5.24 | 5.70 |
| Q1 | 40.56 | 83.97 | 62.88 | 70.73 |
| | 2.84 | 7.45 | 6.37 | 4.57 |
| | 0.01 | 0.16 | 1.43 | 1.30 |
| | 1.46 | 1.54 | 1.86 | 1.41 |
| P1 | 3.17 | 3.08 | 8.61 | 0.71 |
| | 1.71 | 2.74 | 3.64 | 3.18 |
| | 0.89 | 0.27 | 0.24 | 0.57 |
| | 0.01 | 0.94 | 1.02 | 0.69 |
| L1 | 16.27 | 16.13 | 33.97 | 22.10 |
| | 1.61 | 2.42 | 1.17 | 0.84 |
| | 0.36 | 0.49 | 0.68 | 0.18 |
| L2 | 90.62 | 70.25 | 68.08 | 66.61 |
| | 7.83 | 5.66 | 2.31 | 3.27 |
| | 0.55 | 0.95 | 1.05 | 0.34 |

المصدر: إعداد الباحث استنادًا على نتائج التحليل.
2- نتائج اختبار الفرضية الأولى:

اختبار الفرضية الأولى: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مؤشرات السلامة المالية للمصارف التقليدية والعملة في قطاعي الجملة والتجزئة بملكة البحرين، قبل وبعد جائحة كورونا، عند مستوى معنوية 5%".

ما يتضح من النتائج (7) أنه بالنسبة للمصارف التقليدية العاملة في قطاع التجزئة بمملكة البحرين، فإن القيم المعنوية للمصغر لكل من رأس المال المالي، المعرض للمخاطر، رأس المال الأساسي المتضمن إلى الأجور المرجحة بالمخاطر، بأموال المستثمرين الأصغر، والعدل الموجود في الوقت، نسبة الفرص ذات دلالة إحصائية في هذه المؤشرات قبل وبعد جائحة كورونا، ونسبة الفرضية البريدية التي تنص على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في هذه المؤشرات قبل وبعد جائحة كورونا.

جدول رقم (7): نتائج اختبار الفرضية الأولى للمؤشرات المستقلة العاملة في قطاع التجزئة بمملكة البحرين.

| الفئة       | رأس المال | جودة الأصول | قيمته | sig |
|--------------|-----------|--------------|-------|-----|
| L2           | 69.03     | 18.8         | 2.392 | 0.058 |
| L1           | 34.29     | 4.54         | 1.946 | 0.190 |
| L2           | 2.26      | 0.32         | 0.72  | 0.000 |
| L1           | 1.23      | 0.26         | 0.78  | 0.017 |
| L2           | 66.20     | 3.22         | 2.26  | 0.015 |
| L1           | 33.44     | 0.54         | 0.90  | 0.016 |
| L2           | 6.90      | 0.164        | 0.25  | 0.000 |
| L1           | 3.99      | 0.325        | 0.26  | 0.015 |
| L2           | 66.58     | 0.09         | 0.72  | 0.017 |
| L1           | 7.00      | 0.26         | 0.78  | 0.017 |
| L2           | 61.03     | 0.06         | 0.72  | 0.017 |
| L1           | 5.54      | 0.26         | 0.78  | 0.017 |
| L2           | 18.8      | 0.164        | 0.25  | 0.000 |
| L1           | 20.28     | 0.325        | 0.26  | 0.015 |

المصدر: اعد البحث استناداً على نتائج التحليل.

أما بالنسبة للمؤشرات والمخصوصات التي تعتمد على الأجور، مثل العائد على الأجور، معدل العائد على الأجور، معدل معدل تكون الأصول، فما يتبين من النتائج (8) أنه بالنسبة للمؤشرات التي تنص على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في هذه المؤشرات قبل وبعد جائحة كورونا.

جدول رقم (8): نتائج اختبار الفرضية الأولى للمؤشرات التقليدية العاملة في قطاعي الجملة والتجزئة بمملكة البحرين.

| الفئة       | رأس المال | جودة الأصول | قيمته | sig |
|--------------|-----------|--------------|-------|-----|
| L2           | 65.14     | 17.90        | 2.867 | 0.012 |
| L1           | 22.16     | 18.48        | 2.921 | 0.012 |
| L2           | 2.84      | 0.37         | 0.325 | 0.008 |
| L1           | 1.47      | 0.20         | 0.54  | 0.000 |
| L2           | 69.55     | 4.5          | 1.55  | 0.012 |
| L1           | 21.95     | 0.35         | 0.55  | 0.008 |
| L2           | 1.79      | 0.42         | 0.47  | 0.008 |
| L1           | 0.48      | 0.30         | 0.27  | 0.008 |
| L2           | 69.3      | 0.90         | 0.90  | 0.000 |
| L1           | 5.29      | 0.42         | 0.47  | 0.008 |
| L2           | 17.90     | 0.42         | 0.47  | 0.008 |
| L1           | 18.48     | 0.30         | 0.27  | 0.008 |

المصدر: اعد البحث استناداً على نتائج التحليل.

يشير الجدول رقم (8) إلى أنه بالنسبة للمؤشرات التقليدية العاملة في قطاعي الجملة والتجزئة، فإن القيم المعنوية للمصغر لكل من رأس المال المالي، معدل العائد على الأجور، معدل المال الأساسي المتضمن إلى الأجور المرجحة بالمخاطر، ونسبة الأصول السائلة إلى مجموع الأصول، ونسبة الأصول المرجحة بالمخاطر، نسبة الفرضية البريدية التي تنص على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في هذه المؤشرات قبل وبعد جائحة كورونا.
المؤشرات المالية للمصارف التقليدية والإسلامية البحرينية

بالمخاطر، الفروق المتغيرة في مجموع الفروق الإجمالية، معدل العائد على أسهم رأس المال، نسبة الفروق إلى الودائع كانت أقل من (0.05)، مما يؤدي إلى رفض الفرضية التي تنص على عدم وجود فروق ذات دالة إحصائية في هذه المؤشرات قبل وبعد جائحة كورونا، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود فروق ذات دالة إحصائية في هذه المؤشرات قبل وبعد جائحة كورونا.

أما بالنسبة للمؤشرات وهي مخصصات الفروق المتغيرة إلى إجمالي الفروق المتعثرة، معدل العائد على الأصول، نسبة الأصول السائلة إلى مجموع الأصول كانت أقل من (0.05)، مما يؤدي إلى رفض الفرضية التي تنص على عدم وجود فروق ذات دالة إحصائية في هذه المؤشرات قبل وبعد جائحة كورونا، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود فروق ذات دالة إحصائية في هذه المؤشرات قبل وبعد جائحة كورونا.

لا توجد فروق ذات دالة إحصائية في مؤشرات السلامة المالية للعوامل LODG جملة وتجزئة في المملكة البحرينية في قطاع المصارف الإسلامية عام 2018-2020


| مؤشر | قبل الجائحة | بعد الجائحة | تغيير |
|-------|-------------|-------------|--------|
| رأس المال النشط | 20.05 | 17.50 | -2.55 |
| الأصول المرجحة بالمخاطر | 74.00 | 17.45 | -56.55 |
| نسبة المروض المحتمل | 20.05 | 17.50 | -2.55 |
| نسبة المروض إلى الودائع | 17.50 | 17.45 | -0.05 |
| نسبة الإصلاحات الناجحة | 17.45 | 17.50 | 0.05 |
| معدل العائد على الأصول | 17.45 | 17.50 | 0.05 |
| معدل العائد على أسهم رأس المال | 17.50 | 17.45 | -0.05 |
| نسبة الأصول السائلة إلى مجموع الأصول | 17.45 | 17.50 | 0.05 |

المصدر: إعداد الباحث استنادًا إلى نتائج التحليل.

البحث التجريبي: يوضح من الجدول رقم (9) أنه بالنسبة للمؤشرات المالية للمصارف الإسلامية العاملة في قطاع التجزئة بمملكة البحرين، فإن القيمة المعنوية المصغرة لكل من رأس المال التنظيمي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر، الفروق المتغيرة إلى مجموع الفروق الإجمالية، ونسبة الفروق إلى الودائع كانت أقل من (0.05)، مما يؤدي إلى رفض الفرضية التي تنص على عدم وجود فروق ذات دالة إحصائية في هذه المؤشرات قبل وبعد جائحة كورونا، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود فروق ذات دالة إحصائية في هذه المؤشرات قبل وبعد جائحة كورونا.

 أما بالنسبة للمؤشرات وهي مخصصات الفروق المتغيرة إلى إجمالي الفروق المتعثرة، معدل العائد على الأصول، نسبة الأصول السائلة إلى مجموع الأصول كانت أقل من (0.05)، مما يؤدي إلى رفض الفرضية التي تنص على عدم وجود فروق ذات دالة إحصائية في هذه المؤشرات قبل وبعد جائحة كورونا، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود فروق ذات دالة إحصائية في هذه المؤشرات قبل وبعد جائحة كورونا.

يشير الجدول رقم (10) أنه بالنسبة للمؤشرات المالية للمصارف الإسلامية العاملة في قطاع الجملة بمملكة البحرين، فإن القيمة المعنوية المصغرة لمجموع مؤشرات السلامة المالية محل الدراسة ماذا عن الفروق المتغيرة إلى مجموع الفروق الإجمالية، مخصصات الفروق المتغيرة إلى إجمالي الفروق المتعثرة، ونسبة الأصول السائلة إلى مجموع الأصول كانت أقل من (0.05)، مما يؤدي إلى رفض الفرضية التي تنص على عدم وجود فروق ذات دالة إحصائية في هذه المؤشرات قبل وبعد جائحة كورونا، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود فروق ذات دالة إحصائية في هذه المؤشرات قبل وبعد جائحة كورونا.
取り組みの成果（9）: マシンーレーショングを用いた金融商品の推定翻訳と実証分析
2018-2020年

| ベース | クラス | モデル | ラベル | 係数 | 有意水準 |
|--------|--------|--------|--------|-------|----------|
| L2     | L1     | P2     | P1     | Q2    | Q1       | C2       | C1       |
| 72.54  | 16.14  | 4.38   | 0.58   | 86.70 | 1.35     | 17.71    | 18.81    |
| 5.50   | 2.78   | 2.12   | 0.25   | 6.55  | 0.27     | 0.79     | 0.83     |
| 65.70  | 16.10  | 0.58   | 0.05   | 78.50 | 1.58     | 15.83    | 17.23    |
| 2.37   | 1.88   | 3.13   | 0.19   | 6.61  | 0.21     | 0.79     | 0.67     |

| 結果 | 比率 | 有意水準 |
|------|------|----------|
| 大家 | 大家 | 大家 |
| 大家 | 大家 | 大家 |
| 大家 | 大家 | 大家 |

| 源 | 入力 | 出力 | 係数 | 有意水準 |
|----|-----|-----|-------|----------|
| L2 | L1  | P2  | P1    | Q2       |
| -0.603 | -0.406  | -0.326 | -0.311 | 0.429  |
| 0.036  | 0.190   | 0.301 | 0.325 | 0.164 |
| 0.664  | 0.124   | -0.896 | 0.028 | 0.460 |
| 0.019  | 0.700   | 0.000 | 0.932 | 0.132 |

| 結果 | 比率 | 有意水準 |
|------|------|----------|
| 大家 | 大家 | 大家 |
| 大家 | 大家 | 大家 |
| 大家 | 大家 | 大家 |

評価: この研究は、デジタル化を用いた金融商品の推定分析と実証研究の成果を示しています。
المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى نتائج التحليل.

يظهر الجدول رقم (12) أنه بالنسبة للمصارف الإسلامية العالمية في قطاع التجزئة، فإن القيم المعنية للمصادحية لكل من رأس المال التنظيمي، والمخصصات القروض المتعثرة، ونسبة الودائع إلى الأصول كانت أقل من (0.05)، مما يدل على وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين جائحة كورونا وهذه المؤشرات، وقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة علاقة ذات دلالة إحصائية بين جائحة كورونا وهذه المؤشرات. أما بالنسبة للمصارف الإسلامية المحلية في إجمالي القطاع، فالمخصصات القروض المتعثرة ارتفعت من (0.05)، مما يؤدي إلى القبول الفرضية التي تنص على عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين جائحة كورونا و هذه المؤشرات.

وإضافة إلى ذلتين، أدت انخفاض نسبة المروض إلى الودائع من (17.55%) إلى (18.80%)، كما انخفضت (0.05) مع عدم تغيير نسبة الأصول السائلة إلى مجموع الأصول، ونسبة الأصول السائلة إلى مجموع الأصول، وتراجع متوسط نسبة رأس المال تنظيمي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر من (17.55%) إلى (16.66%)، مما يدل على علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية مع جائحة كورونا ورؤية هذه المؤشرات.

رابع: الاستنتاجات والنصائح:

هاتت الدراسة تتضمن الآثار الهامة التي تركتها جائحة كورونا في الأصول السائلة إلى مجموع الأصول، وهي أربعة من المؤشرات الأساسية للسلامة المالية للمصارف البحرينية في كافة القطاعات، ونسبة الودائع إلى الأصول، والرقمية، والبحثية، والمنافسة. استخدمت الدراسة على البيانات المجمعة لهذه المؤشرات لجميع المصادر التقليدية والإسلامية لكل على حدة، وقسمتها حسب القطاعات لتمكينها من تحليلها للاختبار فرضياتها وتوصيلها إلى قطاع التجزئة، وأخري تعمل في قطاع الجملة. استخدمت الدراسة النهج الوصفي التحليلي لاختبار فرضياتها وتوصيلها إلى نتائجها. ونظام النتائج التي توصلها إلى نتائجها ما يلي:

- شهدت المؤشرات التقليدية العالمية في قطاع التجزئة خسائر جائحة كورونا، ومع ذلك، انخفضت نسبة رأس المال التنظيمي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر من (20.28%) إلى (18.98%)، كما انخفضت متوسط نسبة رأس المال التنظيمي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر من (17.55%) إلى (16.66%). أما مؤشرات جودة الأصول، فقد شهدت تحسنًا في متوسط نسبة القروض المتعثرة إلى مجموع الأصول الإجمالي، والتي انخفضت من (5.54%) إلى (4.95%) خلال عام جائحة كورونا، في حين لم يكن لتغير متوسط نسبة مخصصات القروض المتعثرة بمجرد القروض المالية إنتاجية. كما لم يكن لتغيرات هذه المؤشرات مثيرة للإحصائية. رغم ذلك، نجحت المؤشرات في تحقيق النتائج الإيجابية، إلا أنها كانت أقل من (0.05) مع عدم تغيير نسبة الأصول السائل إلى مجموع الأصول، ونسبة الأصول السائل إلى مجموع الأصول، وتراجع متوسط نسبة رأس المال تنظيمي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر من (17.55%) إلى (16.66%)، مما يدل على علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية مع جائحة كورونا ورؤية هذه المؤشرات.

- بالنسبة للمصارف الإسلامية العالمية في قطاع التجزئة، فإن القيم المعنية للمصادحية لكل من رأس المال التنظيمي، والمخصصات القروض المتعثرة، ونسبة الودائع إلى الأصول كانت أقل من (0.05)، مما يدل على علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين جائحة كورونا وهذه المؤشرات، وقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة علاقة ذات دلالة إحصائية بين جائحة كورونا وهذه المؤشرات. أما بالنسبة للمصارف الإسلامية المحلية في إجمالي القطاع، فالمخصصات القروض المتعثرة ارتفعت من (0.05)، مما يؤدي إلى القبول الفرضية التي تنص على عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين جائحة كورونا و هذه المؤشرات.

- شهدت المؤشرات التقليدية العالمية في قطاع التجزئة خسائر جائحة كورونا، ومع ذلك، انخفضت نسبة رأس المال التنظيمي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر من (20.28%) إلى (18.98%)، كما انخفضت متوسط نسبة رأس المال التنظيمي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر من (17.55%) إلى (16.66%). أما مؤشرات جودة الأصول، فقد شهدت تحسنًا في متوسط نسبة القروض المتعثرة إلى مجموع الأصول الإجمالي، والتي انخفضت من (5.54%) إلى (4.95%) خلال عام جائحة كورونا، في حين لم يكن لتغير متوسط نسبة مخصصات القروض المتعثرة بمجرد القروض المالية إنتاجية. كما لم يكن لتغيرات هذه المؤشرات مثيرة للإحصائية. رغم ذلك، نجحت المؤشرات في تحقيق النتائج الإيجابية، إلا أنها كانت أقل من (0.05) مع عدم تغيير نسبة الأصول السائل إلى مجموع الأصول، ونسبة الأصول السائل إلى مجموع الأصول، وتراجع متوسط نسبة رأس المال تنظيمي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر من (17.55%) إلى (16.66%)، مما يدل على علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية مع جائحة كورونا ورؤية هذه المؤشرات.

- بالنسبة للمصارف الإسلامية العالمية في قطاع التجزئة، فإن القيم المعنية للمصادحية لكل من رأس المال التنظيمي، والمخصصات القروض المتعثرة، ونسبة الودائع إلى الأصول كانت أقل من (0.05)، مما يدل على علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين جائحة كورونا وهذه المؤشرات، وقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة علاقة ذات دلالة إحصائية بين جائحة كورونا و هذه المؤشرات. أما بالنسبة للمصراف الإسلامية المحلية في إجمالي القطاع، فالمخصصات القروض المتعثرة ارتفعت من (0.05)، مما يؤدي إلى القبول الفرضية التي تنص على عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين جائحة كورونا و هذه المؤشرات.

- شهدت المؤشرات التقليدية العالمية في قطاع التجزئة خسائر جائحة كورونا، ومع ذلك، انخفضت نسبة رأس المال التنظيمي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر من (20.28%) إلى (18.98%)، كما انخفضت متوسط نسبة رأس المال التنظيمي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر من (17.55%) إلى (16.66%). أما مؤشرات جودة الأصول، فقد شهدت تحسنًا في متوسط نسبة القروض المتعثرة إلى مجموع الأصول الإجمالي، والتي انخفضت من (5.54%) إلى (4.95%) خلال عام جائحة كورونا، في حين لم يكن لتغير متوسط نسبة مخصصات القروض المتعثرة بمجرد القروض المالية إنتاجية. كما لم يكن لتغيرات هذه المؤشرات مثيرة للإحصائية. رغم ذلك، نجحت المؤشرات في تحقيق النتائج الإيجابية، إلا أنها كانت أقل من (0.05) مع عدم تغيير نسبة الأصول السائل إلى مجموع الأصول، ونسبة الأصول السائل إلى مجموع الأصول، وتراجع متوسط نسبة رأس المال تنظيمي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر من (17.55%) إلى (16.66%)، مما يدل على علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية مع جائحة كورونا ورؤية هذه المؤشرات.

- بالنسبة للمصارف الإسلامية العالمية في قطاع التجزئة، فإن القيم المعنية للمصادحية لكل من رأس المال التنظيمي، والمخصصات القروض المتعثرة، ونسبة الودائع إلى الأصول كانت أقل من (0.05)، مما يدل على علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين جائحة كورونا وهذه المؤشرات، وقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة علاقة ذات دلالة إحصائية بين جائحة كورونا و هذه المؤشرات. أما بالنسبة للمصراف الإسلامية المحلية في إجمالي القطاع، فالمخصصات القروض المتعثرة ارتفعت من (0.05)، مما يؤدي إلى القبول الفرضية التي تنص على عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين جائحة كورونا و هذه المؤشرات.

- شهدت المؤشرات التقليدية العالمية في قطاع التجزئة خسائر جائحة كورونا، ومع ذلك، انخفضت نسبة رأس المال التنظيمي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر من (20.28%) إلى (18.98%)، كما انخفضت متوسط نسبة رأس المال التنظيمي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر من (17.55%) إلى (16.66%). أما مؤشرات جودة الأصول، فقد شهدت تحسنًا في متوسط نسبة القروض المتعثرة إلى مجموع الأصول الإجمالي، والتي انخفضت من (5.54%) إلى (4.95%) خلال عام جائحة كورونا، في حين لم يكن لتغير متوسط نسبة مخصصات القروض المتعثرة بمجرد القروض المالية إنتاجية. كما لم يكن لتغيرات هذه المؤشرات مثيرة للإحصائية. رغم ذلك، نجحت المؤشرات في تحقيق النتائج الإيجابية، إلا أنها كانت أقل من (0.05) مع عدم تغيير نسبة الأصول السائل إلى مجموع الأصول، ونسبة الأصول السائل إلى مجموع الأصول، وتراجع متوسط نسبة رأس المال تنظيمي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر من (17.55%) إلى (16.66%)، مما يدل على علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية مع جائحة كورونا ورؤية هذه المؤشرات.
تأثر جائحة كورونا على مؤشرات السلامة المالية للمصارف التقليدية والإسلامية البحرينية

2- تراجع مؤشرات كفاءة رأس مال المصارف التقليدية العامة في قطاع البنوك خلال جائحة كورونا، حيث انخفض متوسط نسبة رأس المال التنظيمي إلى الأصول المراجعة بالمخاطر لهذه المصارف من (17.83%) إلى (17.02%). كما انخفض متوسط نسبة رأس المال التنظيمي الأساسي إلى الأصول المراجعة بالمخاطر من (17.90%) إلى (17.02%).

3- تراجع مؤشرات دفع الأصول هذه المصارف، حيث انخفض متوسط نسبة الأصول المراجعة بالمخاطر من (6.29%) إلى (5.40%). مع عدم التغيير في متوسط نسبة مخصصات الفوائد المتبقية. أما معدلات الربحية ممثلة في معدل العائد على أسهم رأس مال فان تراجعت بنسبة (2.59%) إلى (1.92%)، وهو ما يشير إلى تحقیق المصادر التقليدية العامة في هذا القطاع فضلاً عن خسائر خلال جائحة كورونا. كما تراجع مؤشرات سلامة هذه المصرف بشكل عام في نسبة الأصول المرجحة بالمخاطر خلال نفس الفترة من (40.95%) إلى (69.55%).

4- بالنسبة للمصارف الإسلامية العامة في قطاع البنوك، تراجع مؤشرات كفاءة رأس مالها، حيث انخفض متوسط نسبة رأس المال التنظيمي إلى الأصول المراجعة بالمخاطر من (17.79%) إلى (17.05%)، كما انخفض متوسط نسبة رأس المال التنظيمي الأساسي إلى الأصول المراجعة بالمخاطر من (17.36%) إلى (17.23%).

5- انخفض متوسط نسبة رأس المال التنظيمي إلى الأصول المراجعة بالمخاطر من (71.71%) إلى (69.85%). في حين لم يكن التغيير الذي شهدته مؤشرات دفع الأصول هذه المصرفية صافاً دلالة إحصائية. إضافة إلى ذلك، فقد تراجعت معدلات الربحية هذه المصرفية حيث انخفض متوسط معدل العائد على الأصول من (7.29%) إلى (6.56%). ووافق هذا الانخفاض في الربحية ارتفاعاً في مخصصات سلامة هذا النوع من المصارف بنسبة (65.77%) إلى (62.59%).

6- بالنسبة للمصارف الإسلامية في قطاع البنوك، كما ان هنالك توصيات خاصة بكفاءة رأس مال هذه المصرفية حيث انخفض متوسط نسبة الأصول المراجحة بالمخاطر من (96.88%) إلى (80.34%), خلال جائحة كورونا.

المؤشرات:

- من خلال دراسة تداعيات جائحة كورونا على مؤشرات السلامة المالية للمصارف البحرينية، يمكن تقدير التوصيات العامة الآتية:

1- ضرورة المراجعة المستمرة للأدوات السياسية الفنية المستخدمة للتنقيط في البنية السارية لجامعة كورونا على مؤشرات سلامة البنوك.

2- ضرورة المراجعة المستمرة للأدوات السياسية الفنية المستخدمة للتنقيط في البنية السارية لجامعة كورنون على مؤشرات سلامة البنوك.

3- ضرورة التأكد والمراجعة المستمرة للأدوات السياسية الفنية المستخدمة للتنقيط في البنية السارية لجامعة كورنون على مؤشرات سلامة البنوك.

4- ضرورة التأكد والمراجعة المستمرة للأدوات السياسية الفنية المستخدمة للتنقيط في البنية السارية لجامعة كورنون على مؤشرات سلامة البنوك.

- بالنسبة للمصارف التقليدية العامة في قطاع البنوك: اتخاذ التدابير اللازمة لإيقاف التدهور في كفاءة رؤوس أموالها، حتى لا تصل إلى مستويات حرجة.

- بالنسبة للمصارف الإسلامية العامة في قطاع البنوك: اتخاذ التدابير اللازمة لإيقاف التدهور في كفاءة رؤوس أموالها، حتى لا تصل إلى مستويات حرجة.

- بالنسبة للمصارف التقليدية العامة في قطاع البنوك: اتخاذ التدابير اللازمة لإيقاف التدهور في كفاءة رؤوس أموالها، حتى لا تصل إلى مستويات حرجة.

- بالنسبة للمصارف الإسلامية العامة في قطاع البنوك: اتخاذ التدابير اللازمة لإيقاف التدهور في كفاءة رؤوس أموالها، حتى لا تصل إلى مستويات حرجة.

العدد: 133 حدريان / لسناح 2022
أثر جائحة كورونا على مؤشرات السلامة المالية للمصارف التقليدية والإسلامية البحرينية

حدود الدراسة:

استعرضت الدراسة التغيّرات التي حدثت في أربعة من مؤشرات السلامة المالية للمصارف البحرينية خلال فترة جائحة كورونا، ولم تتعرض للمؤشر الخامس وهو الحساسة لمخاطر السوق. فضلاً عن ذلك، لم تتعرض الدراسة لمتغّرات الالتصاد الكاملة التي يمكن أن تؤثر على السلامة المالية للقطاع المصرفي. تطرح الدراسة قيام مجموعة أخرى من الباحثين بدراسة هذين المتغيرين حتى تكتمل صورة التحليل.

مصادر الدراسة:

المصادر باللغة العربية:
إبراهيم، حمد زيدان، وزهر، إكرام جمال، والصعدي، شريف سعد (2021). أثر جائحة كورونا على مؤشرات السلامة المالية للمطاع المصرفي (دراسة تطبيقية على البنوك العامة في مصر). المجلة العلمية للتجارة والتمويل، 41(1)، ص 116.
أثر جائحة كورونا (كوفيد 19) على المطاع المصرفي السعودي، المجلة العالمّية للالتصاد والأعمال، 9(2)، ص 198 – 210.
مصرف البحرين المركزي (2020). التقرير الاقتصادي.
مصرف البحرين المركزي (2020). التقرير السنوي.
الفقرات الإحصائية الشهرية.

المصادر باللغة الإنجليزية:

Acharya, V., & Steffen, S. (2020). Stress tests’ for banks as liquidity insurers in a time of COVID. VoxEU.org, March, 22.
Babihuga, R. (2007). Macroeconomic and financial soundness indicators: An empirical investigation. IMF Working papers, 2007(115).
Barua, B., & Barua, S. (2021). COVID-19 implications for banks: evidence from an emerging economy. SN Business & Economics, 1(1), 1-28.
Baumöhl, E., Bouri, E., Hoang, T. H. V., Shahzad, S. J. H., & Výrost, T. (2020). Increasing systemic risk during the Covid-19 pandemic: A cross-quantilogram analysis of the banking sector. ZBW – Leibniz Information Centre for Economics, Kiel, Hamburg.
Demirgüç-Kunt, A., Pedraza, A., & Ruiz Ortega, C. (2020). Banking sector performance during the covid-19 crisis. World Bank Policy Research Working Paper, 9363.
Forward, I. P. G. (2007). Financial Soundness Indicators: Experience with the Coordinated Compilation Exercise and Next Steps1 2.
Gill, M. M. S., Hilbers, M. P. L. C., Leone, M. A. M., & Evens, M. O. (2000). Macroprudential Indicators of Financial System Soundness (No. 2000/007). International Monetary Fund.
Heath, R. (2013). Modifications to the current list of financial soundness indicators. International Monetary Fund.
Hilbers, P. L. C., Leone, A. M., Gill, M. S., & Evens, O. (2000). Macroprudential Indicators of Financial System Soundness. International Monetary Fund.
International Monetary Fund. (2006). Financial soundness indicators compilation guide. International Monetary Fund, ISBN/ISSN: 978-1-58906-385-3.
Mansour, W., Ajmi, H., & Saci, K. (2021). Regulatory policies in the global Islamic banking sector in the outbreak of COVID-19 pandemic. Journal of Banking Regulation, 1-23. https://doi.org/10.1057/s41261-021-00147-3
Navajas, M. C., & Thegeya, A. (2013). Financial soundness indicators and banking crises. International Monetary Fund.
Singh, J., & Bodla, B. S. (2020). COVID-19 pandemic and lockdown impact on India’s banking sector: A systemic literature review. COVID-19 pandemic: a global challenge, 21-32.
Sundararajan, V., Enoch, C., San Jose, A., Hilbers, P., Krueger, R., Moretti, M., & Slack, G. (2002). Financial soundness indicators: analytical aspects and country practices (Vol. 212). Washington, DC: International Monetary Fund.
The impact of the Corona pandemic on the financial safety indicators of Bahraini conventional and Islamic banks

Dr. Diaa El Din Abdel Basset Abdel Majid / Shaqra University - Shaqra Community College

Abstract:
This study aimed to identify the effects left by the Corona pandemic on four of the basic indicators of the financial soundness of Bahraini banks: capital adequacy, asset quality, profitability, and liquidity. The study relied on the data collected for these indicators for all conventional and Islamic banks separately and divided them according to the sector in which they operate into banks operating in the retail sector, and others operating in the wholesale sector. The study covered the period from 2018 to 2019. The study used the descriptive-analytical method to test its hypotheses and reach its results. The study used many statistical methods, including percentages, averages, correlation coefficients, and t-tests. The study reached a set of results, the most important of which is that all types of Bahraini banks witnessed during the Corona pandemic a decrease in the adequacy of their capital, except for Islamic banks operating in the retail sector, which witnessed an increase in the adequacy of their capital. In addition, the asset quality of all Bahraini banks improved during the Corona pandemic, except for Islamic banks operating in the wholesale sector, which did not witness any improvement in the quality of their assets. As for the position in terms of profitability, the profitability of conventional and Islamic banks operating in the wholesale sector has declined, while the profitability rates of those operating in the retail sector have not changed. In addition, the liquidity levels of all types of Bahraini banks have witnessed a significant improvement, except for the traditional banks operating in the retail sector, which witnessed a decline in the levels of liquidity that they maintain during the Corona pandemic.

Keywords: Bahraini banks, Islamic banks, conventional banks, Corona pandemic, indicators of financial safety.